القسم الثاني

التنوير المنبثق من التسامح

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الخامس

«تطهير» أسبانيا في العصور الوسطى

محاكم التفتيش والطرد وثمن التعصب

أبلغنا المفتشون وكذلك عدد كبير من الناس من المؤمنين ورجال الكنيسة والأشخاص العاديين عن الضرر الكبير الذي عانى منه المسيحيون جرّاء اتصالهم باليهود وتواصلهم معهم واختلاطهم بهم. هؤلاء اليهود حاولوا بشتى السبل أن يغووا المسيحيين المؤمنين كي يرتدوا عن إيمانهم بالعقيدة الكاثوليكية المقدسة. ... قررنا نحن، أن على اليهود جميعاً، ذكوراً وإناثاً مغادرة ممالكنا وعدم العودة إليها مجدداً تحت أي ظرف. ... وإذا لم يحترموا هذا القرار، وثبت أنهم مذنبون بالبقاء في هذه المناطق، أو العودة إليها، فسوف نحكم عليهم بالإعدام.

– قرار الطرد، آذار، مارس، ١٤٩٢

في التاسع عشر من شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة ١٤٦٩، وفي حفل أحيط بالسرية والكتمان، وغلب عليه ما يشبه جو المؤامرة، تزوج وريث عرش أرغون البالغ من العمر سبع عشرة سنة من وريثة الكاستيل التي كان يبلغ عمرها ثماني عشرة سنة. من خلال هذا الرابط بين فرديناند وإيزابيلا اللذين التقيا للمرة الأولى قبل أربعة أيام من حفل الزواج ذاك، ارتقت أسبانيا الموحدة إلى درجات عُلا من المجد. كانت أسبانيا في الحقبة التي تم فيها ذلك الزواج – وقبل ذلك بمئتيْ سنة– واحدة من أكثر المجتمعات التي تتميز بتنوع ديني في أوروبا المسيحية. فقد كان أجداد

فرديناند نفسه من اليهود من طرف أمه [١]. بعد ثلاث وعشرين سنة على ذلك، -وفي الوقت الذي كانت فيه السفن الأسبانية المموّلة من قبل اليهود تصل إلى الشواطئ الأمريكية - كان فرديناند وإيزابيلا يصدران أمراً بطرد يهود أسبانيا منها. أدى نزوع أسبانيا المتزايد نحو التعصب الشديد - ليس فقط ضد اليهود، بل ضد من اعتنق اليهودية، وكذلك ضد المسلمين، والذين اعتنقوا الإسلام، والبروتستانت، وأخيراً حتى ضد اليسوعيين - إلى عرقلة قوتها، ووضع حد لأي فرصة لها في أن تتحول إلى قوة عظمى.

كانت أسبانيا في العصور الوسطى بعكس جميع جاراتها الأوروبيات في الشمال تضم أقلية مسلمة كبيرة، هي من بقايا قرون سالفة من الحكم الإسلامي. في منطقة أرغون، كانت نسبة "المودي جاريين"، وهي التسمية التي كانت تطلق على المسلمين الذين يعيشون في أراضي المسيحيين، حوالي ٣٥ في المئة من عدد السكان الذين بلغ عددهم ٢٠٠٠٠٠ نسمة تقريباً. أما في بعض المناطق الريفية، فقد كان المسلمون يشكلون في واقع الأمر أغلبية. كانت أسبانيا أيضاً موطناً للغالبية العظمى من اليهود في أوروبا المسيحية الذين كانوا قد طردوا من مناطق مختلفة من إنجلترا سنة ١٢٩٠، ومن فرنسا في سنوات ١٣٠٦ و ١٣٢٢ و ١٣٩٤ والذين تعرضوا لمذابح بشكل متكرر في ألمانيا سنة ١٢٩٨، وبين سنتيّ ١٣٣٦ و٣٨، وكذلك سنة ١٣٨٤. كان الأسبان يعتبرون الأكثر عالمية من بين كل أقرانهم الأوروبيين في تعاملهم مع غير المسيحيين، نتيجة للتعايش غير المألوف بين هذه المجتمعات الدينية. «لم يتصور أي من الكتاب الأيبيريين، كما فعل الألماني وولفرام فون إيزينباخ، أن أبناء زوجين أحدهما مسيحي والآخر مسلم سوف يكونون مرقطين باللونين الأبيض والأسود، فقد كانوا أكثر تنوراً»[٢].

لا يجوز بالطبع المبالغة في تصوير التسامح الأسباني، أو الخلط بينه وبين «احترام الاختلاف» الذي يتضمنه مفهوم التسامح في القرن الحادي والعشرين. كان المسلمون واليهود غالباً ما يتم عزلهم في أحياء منفصلة، ويطلب إليهم ارتداء

ملابس خاصة تميزهم عن الآخرين. كان التزاوج بينهم وبين المسيحيين جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن والتعذيب وحتى الإعدام. وبالرغم من أن الخوف من النسل المرقط لم يكن وارداً، فإن المسلمة التي كانت تضبط وهي تواقع مسيحياً، كانت تنزع عنها ثيابها، وتجلد في الشوارع. أما معاداة السامية التي كان غالباً ما يؤججها رجال الكنيسة، فقد كانت تخرج عن نطاق السيطرة من حين لآخر، وتظهر على شكل موجات من عمليات قسر اليهود على اعتناق المسيحية. أدت هذه العمليات إلى نشوء طبقة جديدة ممن أطلق على أفرادها اسم "المُهتدون" (أي اليهود الذين اعتنقوا المسيحية)، الذين كانوا في الغالب مثار شك في أنهم ما زالوا يمارسون طقوسهم اليهودية سراً - وكان هذا صحيحاً في معظم الأحيان. وكانت موجات العنف التي اندلعت على خلفية معاداة السامية موغلة في وحشيتها أحياناً لدرجة أنها كانت تثير إحساساً عارماً بالصدمة. في شهر حزيران، يونيو، سنة ١٣٩١، تعرض اليهود إلى سلسلة من المذابح الجماعية في سيفيل؛ وما لبث هذا العنف أن امتد إلى قرطبة وتوليدو وفالينسيا وبرشلونة. وكانت حصيلة هذه المذابح قطع أعناق العديد من اليهود، واعتناق الآلاف منهم الديانة المسيحية [٣].

مرة أخرى، ما يهم هو التسامح النسبي؛ فبالرغم من اندلاع مثل هذه الموجات الرهيبة من العنف، كانت أسبانيا في معظم فترات القرنين الثالث عشر والرابع عشر أفضل مكان - وأحياناً المكان الوحيد - بالنسبة لغير المسيحيين للعيش والاستقرار في أوروبا الغربية. استفاد العديد من مسلمي أسبانيا من المعاهدات الخاصة التي منحتهم الحق في ممارسة معتقداتهم الدينية، وأن تحكمهم قوانينهم الخاصة بهم. كان المسلمون في أماكن مثل فالينسيا يعيشون تحت شكل من أشكال الحكم الذاتي، بحيث إنهم كانوا يتواصلون فقط مع أقرانهم المسلمين ويتحدثون فقط باللغة العربية. وفي بعض المناطق الأخرى، كان المسلمون مندمجين في المجتمع المسيحي بقدر أكبر؛ فقد كان المسلمون في كل من أرغون وكاتالونيا على سبيل المثال، يعيشون جنباً إلى جنب مع المسيحيين يتبادلون فيما بينهم الخدمات وعمليات البيع والشراء. سيطر المسلمون على بعض الصناعات المحلية، وكان من أهمها تجارة البناء [٤].

كانت الحال بالنسبة إلى اليهود مختلفة تماماً. فبينما كانت الغالبية العظمى من المسلمين تعمل في مجال الزراعة - حيث إن معظم النخب المسلمة هاجرت إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة المسلمين - فقد كان اليهود الأسبان في غالبيتهم من سكان المدن، وكانوا أكثر تعلماً وثقافة. كان جميع اليهود الأسبان يتكلمون الأسبانية بلكنة خاصة بالإضافة إلى اللغتين العبرية والعربية. وبينما كان المسلمون في معظمهم يعملون أجراء عند أصحاب الأراضي من الإقطاعيين وقادة السلطة الدينية، كان اليهود تحت سيطرة الملك وحمايته المباشرة بحكم أنهم كانوا يدفعون له الجزية.

شارك اليهود الأسبان في العديد من الأنشطة الاقتصادية في مختلف المجالات. كان رجال اليهود يعملون كإسكافيين وبائعي سمانة وصيادلة ومربي نحل وصباغين وصاغة. وكان جل زبائنهم من المسلمين والمسيحيين. أما النساء اليهوديات فكن يعملن غزّالات ونسّاجات وقابلات قانونيات. بعض اليهود كانوا من كبار مالكي المواشي؛ وكان بعضهم الآخر من أصحاب الأراضي التي يؤجرونها على شكل مزارع صغيرة أو عقارات كبيرة أو كروم عنب أو بساتين.

وبالرغم من أن معظم اليهود الأسبان، شأنهم في ذلك شأن معظم المسيحيين الأسبان، كانوا من ذوي الموارد البسيطة، فقد تبوأت نسبة لا بأس بها منهم مواقع محترمة وذات نفوذ؛ كما ارتقى بعضهم إلى موقع أصحاب النفوذ والثروات الطائلة. كان اليهود الأسبان من فلكيين وفلاسفة وخطاطين وأطباء من بين أهم أفراد البلاط الأسباني. وكان الطاقم الطبي لكل ملك كاستيللي في القرن الخامس عشر يضم طبيباً يهودياً. كما كان من الشائع وجود جباة ضرائب من اليهود في كافة أنحاء البلاد، وكان التجار اليهود يتمتعون بأهمية خاصة في مجال تجارة التصدير والاستيراد في أسبانيا. أما أكثر اليهود ثراء فكانوا مشرفين ماليين في البلاط الملكي وخبراء ماليين، وكانوا يعملون أيضاً في مجال الاستشارات والبنوك، حتى إنهم "كمُهتدين" إلى الديانة المسيحية، كانوا يتزاوجون مع العائلة المالكة الأسبانية وطبقة النبلاء. يبدو أن العائلات اليهودية في كاستيل أدت دوراً في ترتيب زواج إيزابيلا من أمير ذي

جذور يهودية. خلال العقود الأولى من حكم إيزابيلا وفرديناند، كانت دائرة البلاط الداخلية تتضمن ليس فقط المُهتدين من اليهود السابقين، بل أيضاً اليهود المؤمنين، بمن فيهم أبراهام سينيور الذي كان المسؤول المالي في "الميليشيا المركزية"، وأحد أقوى الأشخاص في أسبانيا بأسرها [٥].

كانت الفوائد التي جنتها أسبانيا من تسامحها النسبي حاسمة في توسعها الجغرافي وصعودها بصفتها قوة إمبراطورية. فبالإضافة إلى الفوائد غير المرئية التي أسهمت في تنشيط حركتها الفكرية والثقافية، أفادت أسبانيا من ميزتين أساسيتين من سكانها غير المسيحيين: القوة العاملة والمال.

عندما أعاد الأسبان فتح المناطق التي كان يحكمها المسلمون، اتبعوا في بداية الأمر الإستراتيجية الناجعة نفسها التي طبقت في بلاد فارس الأخمينية، وكذلك في روما القديمة: فقد سمحوا لأفراد تلك الجماعات بالحفاظ على عاداتهم وتقاليدهم، وممارسة عقائدهم الدينية، وفي بعض الأحوال، حكم أنفسهم بأنفسهم. وكانت النتيجة المباشرة لذلك ازدياد عدد السكان المنضوين في منظومة الحكم الأسباني. على سبيل المثال، تضاعف حجم التاج الأرغوني مرتين من خلال الفتوحات التي تمت في القرن الثالث عشر. استطاعت أسبانيا من خلال التسامح مع المسلمين الذين كانوا يعيشون هناك بدلاً من محاولة طردهم أو القضاء عليهم، تأمين فتوحاتها، ومن ثَم، الحصول على العمالة المطلوبة لزراعة الأراضي الخصبة في جنوب أسبانيا. كانت الحاجة إلى العمالة الزراعية في واقع الأمر، السبب الرئيس الذي دفع الملوك الأسبان للدخول في معاهدات مع المجموعات المسلمة التي تم إخضاعها بواسطة الفتوحات، وبموجب هذه المعاهدات، تم السماح لهؤلاء بممارسة شعائرهم الدينية الإسلامية.

في الوقت نفسه، حصدت أسبانيا في العصور الوسطى مكافآت مالية مجزية من خلال انفتاحها على اليهود، بالرغم من أنها كانت تنظر إلى هؤلاء بعين الحسد. كان يهود ذلك العصر يسيطرون على واحدة من أهم الشبكات التجارية وشبكات

الإقراض والتبادل التجاري في العالم. فقد كانوا يسيطرون على تجارة الألماس العالمية، وكانوا لاعبين أساسيين في المراحل الأولى لتطور الأعمال المالية العالمية. عمل اليهود في القرنين الثالث عشر والرابع عشر كأمناء صناديق مالية، وجباة للموارد المالية لعدد كبير من الملوك الأسبان، وبيوتات النبلاء، والأساقفة، وكبار الأساقفة، وحتى لجماعات الرهبان في الكاتدرائيات. كان قيام اليهود بإقراض المال مهماً جداً لاستمرار البذخ الملكي، وكان ذلك يتم على شكل قروض مباشرة للملك، وكشكل رئيس من مصادر إيرادات الضرائب. (مقابل عملية الإقراض التي كانت تتم بفوائد، كان الملك يفرض ضرائب على جميع القروض اليهودية.)

أحد الأمثلة التي تدل على أن الممولين اليهود لم يكن بالإمكان الاستغناء عنهم تمثّلَ في الحرب الأهلية التي دارت رحاها في القرن الرابع عشر بين الملك بطرس «الشرس» الكاستيللي وأخيه غير الشقيق وغير الشرعي هنري ملك تراستمارا. كان كبير أمناء صندوق بطرس، الخبير المالي ذو النفوذ الكبير، اليهودي صاموئيل هاليفي، هو الذي قام ببناء كنيس مدهش في توليدو الذي ما يزال قائماً إلى يومنا هذا. وكان من ضمن استراتيجية هنري لإقصاء بطرس، قيامه بتغليف محاولته الاستيلاء على العرش باعتبارها نوعاً من الحملة الصليبية ضد "الوجود الشرير" للخبراء الماليين وجباة الضرائب اليهود في البلاط الملكي. ولكن بعد أن هزم بطرس، اكتشف هنري أنه ليس بإمكانه الاستغناء عن رأس المال والخبرات المالية اليهودية؛ وهكذا فقد كان كبير خبرائه الماليين من اليهود، وكذلك كان طبيبه الخاص. بعد مرور قرن على ذلك، كانت أموال رجال البنوك اليهود هي التي موّلت البعثات الأسبانية الأولى لاكتشاف العالم الجديد [٦].

محاكم التفتيش والتعصب

تأسست محاكم التفتيش الأسبانية سنة ١٤٧٨ بموجب أمر بابوي. وهكذا انتهى عصر التسامح الأسباني النسبي. أناطت مؤسسة الكنيسة بموجب الأمر الرهباني

الدومينيكاني المزود بسلطات وحشية بمحاكم التفتيش مهمة تطهير البلاد من الهراطقة. من اللافت أن عبارة "الهراطقة" لم تشر إلى اليهود والمسلمين وحسب، بل إلى المسيحيين المزيفين أيضاً. ومع بداية سنة ١٤٨٠، بدأت محاكم التفتيش بملاحقة "المُهتدين" إلى المسيحية الذين كانوا، بالرغم من اعتناقهم للديانة المسيحية، متهمين بممارسة الطقوس اليهودية سراً، ومحاكمتهم وإعدامهم. بعد ذلك مباشرة، بدأت في أسبانيا عمليات تطهير البلاد من المسلمين واليهود على السواء.

أصدر فرديناند وإيزابيلا أمرهما الشهير سنة ١٤٩٢ خيّرا فيه اليهود بين اعتناق الكاثوليكية أو مغادرة البلاد في غضون أربعة أشهر. وبحسب أحد التقديرات، غادر حوالي ٢٠٠٠٠٠ يهودي أسبانيا، ذهب حوالي ١٢٠٠٠٠ منهم إلى البرتغال، أما البقية الباقية فقد اتجهت صوب إيطاليا والأراضي العثمانية. بحلول سنة ١٥٠٣، صدر أمر إلى المسلمين بأن عليهم أن يختاروا إما اعتناق المسيحية أو الهجرة. اختارت الأغلبية الساحقة منهم اعتناق المسيحية، وبذلك فقد أسسوا لمجموعة جديدة هائلة العدد أطلقت عليها تسمية " الموريسكوس". بعد ذلك مباشرة، صدر أمر مشابه لمسلمي أرغون. بدأت محاكم التفتيش باضطهاد الموريسكوس سنة ١٥٢٦ لإخفاقهم في ممارسة الطقوس المسيحية. تبنت العائلة الملكية الأسبانية التعصب بشكل رسمي، وكانت تلك الخطوة مغامرة غير محسوبة بالنسبة إلى إمبراطورية تطمح في أن تصبح قوة عالمية عظمى [٧].

أدت الموجة الأولى من محاكم التفتيش إلى القضاء بشكل كامل تقريباً على السكان من فئات "المُهتدين". في فالينسيا، أدين ألف من هؤلاء تقريباً بين سنتيْ ١٤٩٤ و١٥٣٠ بتهمة "التهوّد" وحكم عليهم بالإعدام. أما في سيفيل، وفي المدة نفسها تقريباً، فقد أدين منهم حوالي أربعة آلاف أعدموا جميعاً حرقاً على الخازوق. وهو ما أثار الرعب في قلوب عشرات الآلاف من عائلات المُهتدين التي فرت من البلاد.

خلّف النزوح الجماعي لليهود والمُهتدين فراغاً مالياً كارثياً في أسبانيا. فالثقافة الكاستيلية لم تكن تعنى بالمال أو التجارة. كان هناك عداء واضح للأعمال المالية والتعهدات من قبل النخبة الكاستيلية التي كانت تظهر ميلاً نحو المحاربين والرهبان ومالكي الأرض الأرستقراطيين. مع ذلك، لم يكن للمصرفيين الأجانب قبل سنة ١٤٩٢ أي دور في أسبانيا، في حقيقة الأمر. من وجهة نظر الأسبان، «لم يكن ملوكنا بحاجة إلى مصرفيين غرباء عن المملكة؛ فحَمَلَة اسم أبراهام وإسحاق وصاموئيل كانوا يفون بالغرض.» هذه السيطرة على المقدرات المالية من قبل اليهود والمُهتدين كانت في كثير من جوانبها تمثل ظاهرة صحية: فاليهود كانت لهم مصلحة عليا في الإبقاء على قوة الدولة الأسبانية التي اعتمدوا عليها في حمايتهم. خدمت هذه العلاقة التكافلية ملوك أسبانيا بشكل جيد في القرنين الرابع عشر والخامس عشر. وبحلول نهاية القرن الخامس عشر، أصبح التاج الأسباني الموحد بقيادة فرديناند وإيزابيلا الأغنى في كل دول أوروبا. وتحولت أسبانيا إلى «أعظم سلطة على وجه الأرض.»

دمرت أسبانيا مصدرها الرئيس للثروة بمهاجمتها لليهود والمهتدين، فأصبحت بعد ذلك تعتمد كلياً على أصحاب المصارف الأجانب بمن فيهم الهولنديين والألمان والفرنسيين وخصوصاً الجنويين الممقوتين («المغاربة البيض» كما سماهم أحد الأسبان المتعضين). ارتفع سعر رأس المال. بدأ الجنويون منذ سنة ١٥٠٩ بتقديم قروض بنسب فوائد عالية لدرجة أن أساقفة سيفيل بدؤوا في التفكير في فرض حظر عليها؛ إلا أن فرديناند منعهم من القيام بذلك وذلك لأحكام الضرورة.

سيطر رجال المصارف "الجنويون" خلال عقود قليلة على حركة الأسطول الأسباني، و «بدأ الخبراء الماليون الأجانب بإدارة الموارد المالية للتاج.» كان الاعتماد على الخبراء الماليين الأجانب يشكل خطورة من نوع خاص لأن تلك الحقبة كانت تمثل المدى الأقصى للتوسع الأسباني الاستعماري خصوصاً في الأمريكيتين حيث كانت البعثات الاستكشافية البحرية والحروب تتطلب أموالاً لا تعد ولا تحصى.

وهكذا ومن قبيل المفارقة، نشأت إمبراطورية كانت بالأساس مفلسة بالرغم من أنها هي التي اكتشفت واستغلت أكبر احتياطات من نوعها من المعادن الثمينة التي تم العثور عليها في التاريخ [٨].

كانت مناجم الذهب والفضة الرائعة في أمريكا الجنوبية والوسطى تضخ كنوزها في السفن الأسبانية، لكن هذه الكنوز كانت محجوزة سلفاً لأصحاب المصارف الأجانب الذين قاموا هم بتمويل هذه السفن، والجيش والتاج الأسباني الغني المترف. أعلن عن الإفلاس الملكي مرتين وذلك في سنتي ١٥٥٧ و ١٥٧٥. فجأة، استفاق التاج الأسباني من جديد على فائدة الخبراء الماليين اليهود.

استولى الأسبان سنة ١٥٨٠ على مملكة البرتغال، ونظراً لحاجتهم الماسة إلى رأس المال، بدأ فيليب الثاني بقبول قروض من اليهود و «المسيحيين الجدد» البرتغاليين (وهم مهتدو البرتغال). كان الكثيرون من هؤلاء المسيحيين الجدد يتمتعون بثروات طائلة، حيث أصبحوا مستثمرين مهمين في تجارة أسبانيا الدولية جنوا من خلالها ثروات طائلة من الاستثمار في السكر البرازيلي والتوابل الآسيوية والعبيد الأفارقة. هاجر بعض المسيحيين الجدد البرتغاليين إلى مستعمرات أمريكا الأسبانية حيث وضعوا أيديهم على سبيل المثال، على التجارة في منطقة المحيط الهادي من ليما وإليها. عاد بعضهم الآخر إلى أسبانيا - أرض أجدادهم التي فروا منها قبل قرن على ذلك - وذلك لاعتقادهم بأن عصر الاضطهاد قد ولى إلى غير رجعة [٩].

لكنهم كانوا مخطئين. على العكس من ذلك، وهو ما كان متوقعاً، فقد اندلعت موجة جديدة من التعصب الديني في طول أسبانيا وعرضها. عادت محاكم التفتيش النائمة إلى الانتعاش من جديد في تسعينيات القرن السادس عشر على شكل حملة لا هوادة فيها من الاضطهاد والتعذيب والإعدام التي استهدفت المسيحيين الجدد في لا مانشا، والذين اتهموا من قبل مدينيهم بأنهم ما يزالون يهوداً في السر. أضحت نغمة «نقاء الدم» من جديد محور المعركة الحالية في الوقت الذي عادت إلى الحياة

التشريعات القديمة التي تمنع أي شخص ذي جذور يهودية من تبوء أي مناصب في الحكومة أو الجامعات أو المعاهد، أو المؤسسات العسكرية والدينية. في سنة ١٦٠٠، هاجمت محاكم التفتيش في ليما المسيحيين الجدد في البيرو. بدأت أسبانيا سنة ١٦٠٩ حملة طرد جماعي، ولكن هذه المرة ليس فقط ضد اليهود، بل ضد المسلمين، والمسلمين «السريين». وبحلول سنة ١٦١٤، كانت أسبانيا قد أنهت عملية طرد ما يقرب من ربع مليون من "الموريسكوس، وتدمير ممتلكاتهم الزراعية في الجنوب"[١٠].

خضع التعصب الذي كان أحد مظاهر تدمير أسبانيا الذاتي إلى مراحل من المد والجزر خلال القرن السابع عشر. تم إعدام تسعة وثلاثين من المسيحيين الجدد سنة ١٦٢٥ في احتفال مرافق لأحكام الإعدام نظمته محاكم التفتيش في قرطبة. وفي سنة ١٦٣٢، قامت محاكم التفتيش بالاحتفال "بفعل إيمان"، آخر في مدريد تم فيه إعدام سبعة "متهودين" حرقاً على مرأى من الملك فيليب الرابع. وفي غرناطة، تم إعدام سبعة وتسعين آخرين من هؤلاء "المتهودين" حرقاً على الخازوق سنة ١٦٧٢. وفي مدريد من جديد، أعدم تسعة وعشرون من «اليهود الخونة...الأشد عداوة للرب» بحضور الملك تشارلز الثاني وحاشيته سنة ١٦٨٠. بلغ مجموع من أعدمتهم محاكم التفتيش حرقاً على الخازوق ٣٢٠٠٠ من "الهراطقة". في الوقت نفسه، أخذت الإمبراطورية على عاتقها مهمة الدفاع عن الدين في أوروبا وأنفقت في سبيل ذلك مبالغ طائلة على الحروب التي شنتها على البروتستانت في ألمانيا وفرنسا وهولندا. وقام الملك تشارلز الثالث سنة ١٧٦٧ بطرد اليسوعيين الأسبان بناء على «مكائد» كانت من «الفظاعة» لدرجة أن الملك كان عليه «التزام الصمت المطبق حول الموضوع»[١١].

وجد المؤرخون في الأسباب التي أدت إلى انهيار أسبانيا في القرن السادس عشر موضوعاً ذا جاذبية خاصة. من بين بعض أهم العوامل المساهمة في هذا الانهيار يمكن الإشارة إلى التخلف التقني، والتقاليد الإقطاعية المتجذرة في المجتمع، والديون الأجنبية التي ناءت الدولة تحت ثقلها، وغياب أي دور حقيقي للقطاع المهني

أو الصناعي، والتراجع السكاني، وضعف جهاز الدولة، والميزانية التي تعاني من أمراض مزمنة [١٢]. يمكن في واقع الأمر إرجاع الكثير من هذه العوامل بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى نزوع التاج الأسباني نحو التبني الرسمي لعمليات التطهير الديني وإحراق الخصوم، والذي بدأ منذ ثمانينيات القرن الخامس عشر.

ما سبق لا يتضمن الإشارة إلى أن محاكم التفتيش كانت تشكل المصدر الأوحد لجميع أمراض أسبانيا؛ وهو ما سخر منه أحد الكتاب في القرن التاسع عشر الذي تساءل بتهكم: «لماذا لا توجد صناعة في أسبانيا؟ بسبب محاكم التفتيش.... لماذا الأسبان كسالى؟ بسبب محاكم التفتيش. لماذا تنتشر مصارعة الثيران في أسبانيا؟ بسبب محاكم التفتيش. لماذا يأخذ الأسبان قيلولة؟ بسبب محاكم التفتيش» [١٣].

مع ذلك، لا يمكن إغفال حقيقة أن التعصب الأسباني - المتمثل في جملة من العوامل منها محاكم التفتيش وعمليات الطرد والتشريعات القائمة على تنقية الدماء، وهكذا - جعل الإمبراطورية تدفع أثماناً كارثية. ولو وضعنا جانباً عمليات القتل الفظيعة والآلام الإنسانية المرافقة، فلا يمكن إغفال حقيقة أن الاضطهاد الديني الذي مورس في أسبانيا أدى إلى ضياع هائل للموارد. فعلى سبيل المثال، اضطرت أسبانيا بعد طرد ربع مليون من جماعة الموريسكوس، إلى استخدام جميع قوتها البحرية وميليشياتها للعمل في الزراعة. تسببت المحاكمات وغرف التعذيب التي استخدمتها محاكم التفتيش في خسائر فادحة، ولم تؤد إلى إضافة جديدة لحقل المعرفة أو زيادة في الثروة؛ بل أدت إلى زيادة حدة الكراهية والعصابية. الأهم من ذلك، كانت أسبانيا، مع كل جولة جديدة من التعصب المترافق بأعمال عنف، تدمر أو تتخلى عن أهم موارد رأسمالها البشري والمالي والاجتماعي. أدت حملات التطهير في نهاية المطاف إلى تمزيق أوصال المجتمع على كافة المستويات: مجتمعها الريفي، وفنانوها، وأطباؤها، وعلماؤها، وخبراؤها الماليون، وحتى النبلاء الكاثوليكيون الذين كان الكثير منهم (إن لم يكن معظمهم) ينحدرون من أصول يهودية.

ربما كان فرديناند يعاني من مزاج سيء، ولكن لا بد أنه كان على دراية بما رافق فعلته المتمثلة في الأمر الذي أصدره لطرد اليهود من تدمير ذاتي. ففي رسالة كتبها فرديناند في اليوم نفسه الذي أصدر أمر الطرد، ذكر أن المكتب المقدس لمحاكم التفتيش هو الذي أقنعه بطرد اليهود «بالرغم من الأذى الكبير الذي سنسببه لأنفسنا جراء ذلك، مفضلين بذلك خلاص أرواحنا على مكاسبنا المادية ومصالح الأفراد [١٤].

على أي حال، كانت أسبانيا على شفير الانهيار سنة ١٦٤٠؛ ولم تَعُدْ تُعَد ضمن القوى الرئيسة في أوروبا. استمرت في الانحدار بعد ذلك، لدرجة أن دورها أصبح هامشياً على المسرح العالمي. وبينما لم يكن من الواضح أن أسبانيا متسامحة كان يمكن لها أن تتحول إلى قوة مطلقة – وهنا أعيد التأكيد على أطروحتي القائلة بأن التسامح هو شرط ضروري ولكنه غير كاف لأي قوة من أجل السيطرة على العالم – فليس هناك من شك في أن التعصب في أسبانيا الإمبراطورية أعاق ارتقاءها وتسبب في التسريع بانحدارها وسقوطها.

بالرغم من أن أسبانيا «تخصصت في عمليات الطرد» إلا أنها بالتأكيد لم تكن الدولة الأوروبية الوحيدة التي غرقت في لجة التعصب الديني. على العكس من ذلك، كان الاضطهاد الديني، وكانت الحروب هي القاعدة في أوروبا في مرحلة ما قبل عصر التنوير، وليست الاستثناء. ففي ألمانيا سنة ١٥٢٤ على سبيل المثال، قام الفلاحون الذين استثارتهم حركة الإصلاح الديني البروتستانتية بذبح العشرات من الروم الكاثوليك الذين ردوا على ذلك بأعمال قتل أكثر وحشية، مشعلين بذلك فتيل حرب أطلق عليها "حرب الفلاحين" قيل إن أكثر من ١٠٠٠٠٠ من البشر قتلوا فيها. أما في سنة ١٥٦٩، فقد قام البابا بيوس الخامس بطرد جميع اليهود من العواصم البابوية. وفي سنة ١٥٧٢، تم ذبح ١٠٠٠٠ من الهوغوتيين احتفالاً بعيد القديس بارثولومو في فرنسا. وفي بولندا، تم ذبح أكثر من ٥٠٠٠٠ يهودي بين سنتيّ ١٦٤٨ و ١٦٥٤.

لم تكن أسبانيا المملكة الوحيدة التي حاولت فرض ديانة موحدة على جميع رعاياها. ففي الولايات الألمانية، تبارى الأمراء الحكام فيما بينهم فيمن يسبق في فرض الكالفينية المستبدة، أو اللوثرية المستبدة في المناطق الخاضعة لسلطتهم. أما في السويد، فكانت هناك كنيسة من لون واحد، وكانت تفرض على المتخلفين عن أداء الصلاة فيها غرامات مالية، بالإضافة إلى أن التعليم الديني فيها كان إجبارياً. قامت بوهيميا الكاثوليكية بطرد جميع أفراد طبقة النبلاء البروتستانت فيها من أراضيها سنة ١٦٢٧. وفي هنغاريا جرت عمليات تحويل قسرية إلى المذهب الكاثوليكي. أما في إنجلترا - حيث غالباً ما كان الكاثوليك فيها عرضة لهجمات تشن ضدهم - فقد أسس المذهب الأنجليكاني بقوة القانون، وكان عدم الانتماء إليه يستوجب عقوبات جنائية [١٥].

بلغ عدد سكان فرنسا في فجر القرن السابع عشر ١٦ مليون نسمة. لكن سكان أسبانيا والبرتغال مجتمعين لم يكن يتجاوز عشرة ملايين. وكانت الأقاليم الألمانية مجتمعة تشكل جمعاً من السكان ربما بلغ تعداده ٢٠ مليوناً [١٦]. أما هولندا فقد كانت الأقل سكاناً بين جميع الدول التي ذكرت آنفاً حيث إن سكانها لم يتجاوزوا المليونين. مع ذلك، كانت هذه الجمهورية الهولندية الصغيرة، خلال السنين الخمسين اللاحقة، ستبز جميع القوى الأخرى في أوروبا.